

مرويات غندر من غير طريق شعبة في الصحيحين

المقدمة

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه الميامين، ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين. وبعد فإن الله تعالى قد منّ على الأمة بأن حفظ لها دينها قال - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾؛ ومن الدين سنة الهادي الأمين - ﷺ - قال تعالى -: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾. وقد هيا الله رجالا كان لهم الفضل في حفظ السنة المطهرة، عبر سلسلة الإسناد وهو أعظم ما تميزت به الأمة حتى قال أحدهم: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فجددوا أنفسهم طلبا للحديث والذود عنه؛ ولم يخافوا في الله لومة لائم.

دخل أحد الزهاد على عالم يصنف في الرجال فقال له: يا هذا كيف تتكلم في أقوام قد خطوا رحالهم منذ زمن في الجنة؟ فقال له: إن هؤلاء أعزاء ولكن دين الله أعز، ومن هؤلاء الرجال الإمامان: البخاري ومسلم اللذان سطع نورهما في دنيا العلم مع وجود نجوم وكواكب كثيرة، وما هذا القبول للصحيحين في نفوس المسلمين إلا اصطفاء من الله - تعالى - واختيار، وهذا ليس عجبا فإن الإمام البخاري قد صنف كتابه من مئتي ألف حديث صحيح يحفظها، فانتقى منها خلاصة الخلاصة، وليس مثملا يقول أحد الضالين الحاقدين في كتابه (جناية البخاري)، أو إنقاذ الدين من إمام المحدثين) وهو يحاول النيل من بعض الأحاديث في صحيح الإمام البخاري، عبر فهمه الخاطيء وحقده الأعمى.

ومن باب قطع الطريق على كل من يحاول النيل من الصحيحين، إذ تكلم بعض العلماء في غندر من غير طريق شعبة أما مروياته من طريق شعبة فقد كان له كتاب عنه سمي بالصحيح فيه الأحاديث التي رواها عن شعبة وعرضها عليه؛ لذلك كان المحدثون يوثقون حفظهم من كتابه وتكلموا في أحاديثه من غير طريق شعبة.

وعند الدراسة والتتبع وجدت أنَّ لغندر أحاديث في الصحيحين رواها من طريق ابن أبي عروبة بعد الاختلاط وأخرى جاءت من طريق ابن أبي هند وابن جريح، مما دعاني للوقوف عند هذا المشكل للوقوف على منهج الإمامين البخاري ومسلم في إيراد أحاديثه مع ما قيل فيه من القول، وليتبين بعد ذلك أنَّ المسلمين حينما وضعوا ثقتهم في الصحيحين إنما وضعوا هذه الثقة في مكانها الصحيح.

وقد جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناولت فيه اسمه وكنيته ولقبه، والمبحث الثاني ذكرت في أقوال العلماء في غندر تعديلاً وتجريحاً، أما المبحث الثالث: فكان في مروياته في الصحيحين من غير طريق شعبة، ذاكراً الشيخ وترجمة موجزة له من كتاب التقريب، لدقة عبارته واختصارها ولأنه خاتمة الحفاظ، ثم أذكر الحديث من طريق محمد بن جعفر غندر في الصحيح ثم الحديث من غير طريقه داخل الصحيح ثم الحديث في الصحيح الآخر ثم الحديث في الكتب التسعة، ثم أقف على أقوال العلماء في رجال الأسانيد للكشف عن السبب الذي دعا صاحبي الصحيحين لإخراج الحديث من طريقه من خلال الوقوف على لطائف الإسناد؛ لأن الإمامين يذكران الحديث إما لعلو سنده، وإما لزيادة على فيه، وإما لتقوية طريق آخر، وإما لدفع شبهة عن راو آخر.

وقد قال العلماء: إنَّ ما جاء في الصحيحين تجاوز القنطرة. وعلق الحافظ العراقي على ذلك بقوله: وهذا من باب تحسين الظن في الصحيحين. ونحن نقول للحافظ العراقي: يا إمام حتى لو أخذنا بسوء الظن فلن نجد في الصحيحين ما يخالف هذا القول؛ لأنَّ الإمامين البخاري ومسلماً قد أحكما كتابيهما إحكاماً عجيباً كمهندس يحكم البناء فكلَّ لبنة وضعت في مكانها الصحيح وبدقة متناهية.

فلهم من الله الجزاء ولهم منا الدعاء، وجزاهم عنا وعن المسلمين خير الجزاء.. والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول اسمه وكنيته ولقبه وتلاميذه وشيوخه

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه:

الحافظ المجود الثبت محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبدالله البصري، المعروف بغندر صاحب الكرابيس وكان ربيب شعبة⁽¹⁾ أي ابن امرأة شعبة⁽²⁾ صاحب الطيالة* من أهل البصرة⁽³⁾.

قال البخاري حدثني محمد بن المثنى قال مات غندر سنة ثنتين وتسعين ومائة⁽⁴⁾، وقيل مات في آخر سنة ثلاث وتسعين ومائة⁽⁵⁾.

وقيل مات بالبصرة سنة أربع وتسعين ومائة وفي خلافة محمد بن هارون⁽⁶⁾، مات في ذي القعدة يوم الجمعة سنة ثلاث وتسعين ومائة في النصف منه، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر والذهبي⁽⁷⁾.

قال أبو قلابة الرقاشي: عن عبيد الله بن محمد العيشي: حدثنا بكر بن كلثوم السلمي، قال: أبو قلابة وهو جدي أبو أمي، قال: قدم علينا ابن جريج البصرة، فاجتمع الناس عليه فحدث عن الحسن البصريّ بحديث فأنكره الناس عليه، فقال: ماتتكمروا علي فيه؟ لزمتم عطاء عشرين سنة؛ ربما حدثني عنه الرجل بالشيء الذي لم أسمع منه. قال العيشي: إنما سمي غندرا بن جريج في ذلك اليوم فكان يكثر الشغب عليه، فقال اسكت يا غندر! وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا⁽⁸⁾.

وذكر الحافظ الذهبي: من تسمى بـ (غندر) خمسة:

الأول: أبو بكر الهذلي البصري يروي عن ابن جريج وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وعبدالله بن سعيد بن أبي هند، يروي عنه أحمد بن حنبل ومسدود وعمرو بن علي وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة- وهو صاحبنا.

الثاني: المحدث الزاهد الصوفي الجوال، أبو الطيب محمد بن جعفر بن داران توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة⁽⁹⁾.

الثالث: الشيخ المقرئ، أبو بكر محمد بن جعفر العباس توفي سنة تسع وسبعين وثلاث مئة⁽¹⁰⁾.

الرابع: محمد بن جعفر، أبو بكر البغدادي، مولى فائق توفي سنة ستين وثلاثمائة⁽¹¹⁾

الخامس: أبو الحسين محمد بن جعفر بن عبد الرحمن الرازي ويلقب غندر، روى عن أبي حاتم الرازي ومحمد بن أيوب الرازي وعلي بن الحسين بن الجنيد توفي سنة ثلاثين وثلاث مئة⁽¹²⁾.

وذكر بعض العلماء: إن غندر جماعة:

الأول: محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدث بالبصرة صار غندر يشغب عليه فقال له أنت غندر قاله ابن عائشة، قال وأهل: الحجاز يقولون للمشغب غندر⁽¹³⁾.

الثاني: أبو بكر الهذلي البصري يروي عن ابن جريج وشعبة وسعيد بن أبي عروبة وعبدالله بن سعيد بن أبي هند، يروي عنه أحمد بن حنبل ومسدّد وعمرو بن علي وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة- وهو صاحبنا.

الثالث: أبو الحسين محمد بن جعفر بن عبد الرحمن الرازي ويلقب غندر، روى عن أبي حاتم الرازي ومحمد بن أيوب الرازي وعلي بن الحسين بن الجنيد⁽¹⁴⁾.

الرابع: وذكر بعض العلماء إن غندراً جماعة أولهم محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة لقبه بذلك ابن جريج؛ لأنه لما حدث بالبصرة صار غندر يشغب عليه فقال له: أنت غندر، قال: ابن عائشة، قال: وأهل الحجاز يقولون للمشغب غندر⁽¹⁵⁾.

الخامس: محمد بن جعفر بن دران أبو الطيب الوراق البغدادي نزىل مصر وحدث عن أبي يعلى.

السادس: محمد بن جعفر بغدادى يروي عن المعمرى وأظنه الذى مات بمرو واسم جده الحسين⁽¹⁶⁾.

السابع: محمد بن جعفر مولى فائق المقتدرى.

الثامن: محمد بن جعفر الوراق حدث عن ابن صاعد.

التاسع: محمد بن جعفر بن العباس النجارى.

العاشر: محمد بن المهلب الحرانى ضعفه ابن عدى.

الحادى عشر: محمد بن جعفر بن عبد الرحمن الرازى أبو الحسين نزىل طبرستان روى عن أبى حاتم الرازى.

الثاني عشر: محمد بن يوسف بن بن بشر الهروي.
 الثالث عشر: أحمد بن محمد بن عيسى البلوي أبو بكر بن الميراثي من أهل قرطبة له
 رحلة ذكره ابن الفرزي وحدث عنه أبو العباس العذري.
 الرابع عشر: أحمد بن آدم شيخ حصول بن محمد بن الحجاج ابن رشدين⁽¹⁷⁾.

ثانياً: شيوخه⁽¹⁸⁾:

روى عن حسين المعلم، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج - وجالسه نحواً من عشرين سنة - وعبدالله بن سعيد بن أبي هند، وعبد الملك بن جريج، وعثمان بن غياث، وعواف الأعرابي، ومعمّر بن راشد، وهشام بن حسان.

ثالثاً: تلاميذه⁽¹⁹⁾:

روى عنه إبراهيم بن محمد بن عرعة، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن عبدالله ابن الحكم بن الكردي، وإسحاق بن راهويه وبشر بن خالد العسكري، وأبو بشر بكر بن خلف، وخلف بن سالم المخرمي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وصدقة بن الفضل المروزي، وعباس بن يزيد البحراني، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، وعبدالله بن محمد بن المسور الزهري، وعبدالله بن محمد الأذرمي، وعبيد بن عمر القواريري، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، وعقبة بن مكرم العمي، وعلي بن المدني، وعمرو بن العباس الباهلي، وعمرو بن علي، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن أبان، وأبو بكر محمد بن أحمد بن نافع العبدي، ومحمد بن بشار بن بدار، وأبو بكر محمد ابن خلاد الباهلي، ومحمد بن زياد الزياتي، ومحمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد، وأبو موسى محمد بن المثنى، ومحمد بن الوليد البصري، ومسدد بن مسرهد، ونصر بن علي الجهضمي، ويحيى بن أكثم القاضي، ويحيى بن حكيم المقوم، ويحيى بن معين، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي.

المبحث الثاني أقوال العلماء فيه

أولاً: توثيقه:

قال عبدالله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكماً فيما بينهم⁽²⁰⁾.

وقال وكيع: كان أورع الشيوخ⁽²¹⁾.

قال عبد الرحمن بن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني⁽²²⁾.

قال ابن سعد: غندر وأسمه محمد بن جعفر ويكنى أبا عبدالله مولى لهذيل وكان ثقة إن شاء الله⁽²³⁾.

وقال المستلمي: محمد بن جعفر غندر كنيته أبو بكر بصري ثقة⁽²⁴⁾.

قال أحمد بن حنبل: سمعت غندرا يقول لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه⁽²⁵⁾.

قال يحيى بن معين: أخرج غندر إلينا ذات يوم جراباً فيه كتب فقال أجهدوا أن تخرجوا فيها خطأ؛ قال: فما وجدنا فيه وكان يصوم ويفطر يوماً منذ خمسين سنة⁽²⁶⁾.

وقال يحيى بن معين أيضاً: قدمنا على غندر، فقال لا أحدثكم حتى تمشوا خلفي فيراكم أهل السوق فيكرموني، قال: فمشينا خلفه إلى السوق فجعل الناس يقولون له: مَنْ هؤلاء يا أبا عبدالله؟ فيقول: هؤلاء أصحاب الحديث جاؤوني من بغداد يكتبون عني⁽²⁷⁾.

وروى عباس بن معين قال: كان غندر يجلس على رأس المنارة يفرق زكاته، فقيل له: لم تفعل هذا؟ قال: أرغب الناس في إخراج الزكاة، فاشترى سمكاً، وقال لأهله: أصلحوه، ونام فأكل عياله السمك ولطخوا يده فلما أنتبه قال هاتوا السمك، قالوا: قد اختلف فقال: لا. قالوا: فشم يدك ففعل، ثم قال: صدقتم ولكن ما شبعتم⁽²⁸⁾.

وذكر غندر حكاية السمك وأنكرها⁽²⁹⁾.

قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين عبد الأعلى أثبت عندك في سعيد أو غندر؟ فقال: كل ثقة قلت أحب إليك أو محمد بن أبي عدي؟ فقال: ثقتان⁽³⁰⁾.

وقال عبد الخالق بن منصور: سمعت يحيى بن معين وسئل عن غندر فقال: كان من أصح الناس كتاباً وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر عليه⁽³¹⁾.

وقال أيضاً: قال عبد الرحمن بن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة⁽³²⁾، وقال علي بن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة⁽³³⁾، وقال علي: قال لي وكيع: ما فعل الصحيح الكتاب؟ قلت صاحب الطيالسة قال نعم؛ يعني غندرا⁽³⁴⁾، وقال محمد بن يزيد كان فقيه البدن وكان ينظر في فقه زفر⁽³⁵⁾ وكان عبد الرحمن بن مهديك يحث الناس على غندر ويقول: لو وددت إنني كنت كتبت يعني كتبه وكنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة⁽³⁶⁾، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن غندر فقال: كان صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة⁽³⁷⁾، وقال العجلي: بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة⁽³⁸⁾.

وكان من خيار عباد الله ومن أصحهم كتاباً على غفلة فيه⁽³⁹⁾. وذكره بن حبان في كتاب (الثقات)⁽⁴⁰⁾، وكان من خيار أصحاب الحديث ومجودهم⁽⁴¹⁾.

قال الحسين بن منصور النيسابوري: سمعت علي بن عثام يقول: أتيت غندراً فذكر من فضله وعلمه بحديث شعبة، فقال لي: هات كتابك؛ فأبيت إلا أن يخرج كتابه فأخرجه⁽⁴²⁾.

قال الذهبي: محمد بن جعفر غندر أحد الأثبات المتقنين ولا سيما في شعبة⁽⁴³⁾. وقال أيضاً: اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج بغندر⁽⁴⁴⁾. قال الحافظ ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة⁽⁴⁵⁾. ثانياً: تضعيفه:

وقال الإمام أحمد بن حنبل: سمعت غندرا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه. قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا⁽⁴⁶⁾.

قال الإمام أحمد أيضاً: ما أظنه رحل في الحديث من البصرة⁽⁴⁷⁾، وقال علي ابن المديني: كنت إذا ذكرت غندرا ليحيى عوج فمه، وكان يضعفه؛ يريد - والله

أعلم - أنه كان يضعفه في سعيد بن أبي عروبة⁴⁸ ، قال أبو حاتم: وهو وشعبة يكتب حديثه ولا يحتج به⁽⁴⁹⁾.

قال أبو حفص الفلاس: سمعت عبدان يقول: سمعت عمرو بن العباس يقول كتبت عن غندر حديثه كله إلا حديثه عن سعيد بن أبي عروبة، فإنَّ عبد الرحمن بن مهدي نهاني أن أكتب عنه حديث سعيد بن أبي عروبة، وقال: إنَّ غندرا سمع منه بعد الاختلاط، قال أبو أحمد، فحكيت هذه الحكاية لابن مكرم بالبصرة، فقال لي: كيف يكون هذا وقد سمعت عمرو بن علي يقول: سمعت غندرا يقول: ما أتيت شعبة حتى فرغت من أبي عروبة⁽⁵⁰⁾، قال ابن عثام كان مغفلاً⁽⁵¹⁾، قال سليمان بن أيوب صاحب البصري: قلت لغندر إنهم يعظمون كافيك من السلامة، قال: يكذبون علي قلت: فحدثني بشيء يصح منها قال صمت يوماً فأكلت فيه ثلاث مرات ناسياً ثم أتممت⁽⁵²⁾، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله على غفلة فيه⁵³ من خلال ما تقدم تبين لنا من أقوال العلماء أنَّ غندرا ثقة في حديث شعبة؛ لأنه كتب عنه كتاباً وعرضه على شعبة، حتى سمي كتابه بالصحيح، واختلف العلماء في توثيقه في غير شعبة، وتبين لنا أنَّه روى عن سعيد بن أبي عروبة بعد اختلاطه.

وبعد مراجعة مروياته في الصحيحين وجدت أن لغندر في الصحيحين أربعمائة وخمسة عشر حديثاً كلها جاءت من طريق شعبة إلا ثلاثة أحاديث جاءت من غير طريق شعبة:

الأول: جاء من طريق ابن أبي عروبة.

الثاني: من طريق سعيد بن أبي هنيذ.

الثالث: جاء من طريق ابن جريج.

لذلك سوف أقوم بدراسة مروياته من طريق سعيد بن أبي عروبة للوقوف على منهج الإمامين البخاري ومسلم في إخراج أحاديثه من طريقه؛ لأنه روى عنه بعد الاختلاط، والاختلاط جرح يرد به الحديث كما هو مبين في مصادر هذا الفن، وقد أشبعنا ذلك في أطروحتنا للدكتوراه (مرويات المختلطيين في الصحيحين) وكذلك دراسة مروياته التي رواها من غير طريق شعبة أخذاً بالأحوط.

المبحث الثالث مروياته في الصحيحين

أولاً: مروياته من طريق شيخه سعيد بن أبي عروبة:

وسعيد هو سعيد بن أبي عروبة، إمام أهل البصرة في زمانه، أبو النضر مولى بني عدي، واسم أبيه مهران، له مصنفات⁽⁵⁴⁾، قال ابن مهدي: سمع غندر منه في الاختلاط⁽⁵⁵⁾.

له في <صحيح الإمام مسلم> حديث واحد

قال الإمام مسلم باب في معجزات النبي ﷺ حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ، فَأَتَيْتِ بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ، فَجَعَلَ الْقَوْمُ يَتَوَضَّئُونَ، فَحَزَرْتُ مَا بَيْنَ السَّيِّئِ إِلَى الثَّمَانِينَ، قَالَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ⁽⁵⁶⁾.

وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَوَضُوءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ، قَالَ فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ⁽⁵⁷⁾.

حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالزُّورَاءِ قَالُوا الزُّورَاءُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ فِيمَا شَمَهُ، دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَ كَفَّهُ فِيهِ فَجَعَلَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ، قَالَ قُلْتُ كَمْ كَانُوا يَا أَبَا حَمْزَةَ! قَالَ كَانُوا زُهَاءَ الثَّلَاثِ مِائَةٍ⁽⁵⁸⁾.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِالزَّوْرَاءِ، فَأَتَيْ بِإِنَاءٍ مَاءٍ لَا يَغْمُرُ أَصَابِعَهُ، أَوْ قَدَرَ مَا يُوَارِي أَصَابِعَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ هِشَامٍ.

الحديث في <<صحيح الإمام البخاري>>

لقد أورد هذا الحديث الإمام البخاري من عدة طرق حيث قال حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّئُوا مِنْهُ قَالَ فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ⁵⁹.

<<الحديث في غير " الصحيحين">>

أورد هذا الحديث الترمذي⁽⁶⁰⁾ والنسائي⁽⁶¹⁾ والإمام أحمد؛ فقد ساق له عشرة أسانيد⁽⁶²⁾.

من خلال ما تقدم من الأسانيد تبين لنا أَنَّ هذا الحديث لا غبار على صحته؛ وذلك لِأَنَّ الإمام مسلماً قد روى هذا الحديث عن طريق أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه من أربعة طرق لا علاقة لها بابن أبي عروبة.

أما الطريق الأول؛ فقد نقله عن أبي الربيع سليمان بن داود العتكي وهو ثقة، الذي رواه عن حماد بن زيد، وهو ثقة ثبت، وقد رواه عن ثابت بن اسلم، وهو ثقة.

أما الطريق الثاني؛ فقد رواه الإمام مسلم من طريق إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ، وهو ثقة متقن، الذي حدث به عن معن بن عيسى بن يحيى، وهو ثقة ثبت، وقد رواه عن مالك بن أَنَسٍ، وهو رأس المتقنين، وكبير المنتبئين.

أما الطريق الثالث؛ فقد نقله من طريق أَبِي الطاهر، وهو أحمد بن عمرو وهو ثقة، الذي حدث به عن ابن وهب - عبدالله بن وهب-، وهو ثقة حافظ.

أما الطريق الرابع؛ فقد رواه الإمام مسلم من طريق أَبِي غَسَّانَ الْمِسْعَمِيِّ، وهو مالك بن عبد الواحد، وهو ثقة، الذي حدث به عن طريق معاذ بن هشام بن أَبِي عبدالله، وهو صدوق ربما يهمل، وقد رواه عن هشام بن أَبِي عبدالله، وهو ثقة ثبت رمي بالقدر.

أمّا طريق ابن أبي عروبة الذي تابع به مالك بن عبد الواحد؛ فقد نقله الإمام مسلم عن محمد بن المثنى بن عبيد، وهو ثقة ثبت، وقد حدث به عن محمد بن جعفر الهذلي، وهو ثقة صحيح الكتاب، إلا أنّ فيه غفلة.

ونلاحظ أنّ الطريق الأول رواه الإمام مسلم عن ثابت بن أسلم، وهو ثقة عن أنس رضي الله عنه.

والطريق الثاني والثالث؛ فقد رواه من طريق إسحاق بن عبدالله، وهو ثقة حجة عن أنس.

أمّا الطريق الرابع؛ فقد رواه ابن أبي عروبة؛ فقد نقله من طريق قتادة بن دعامة السدوسي، وهو ثقة ثبت أيضاً.

وكان من حق كلّ سند من هذه الأسانيد أن يكون حجة في نفسه لأنّ السند حيث ما دار دار على ثقة إلا أنّ في رواية إسحاق بن عبدالله زيادة علم، وهي تحديد الزمان، وأنه إنّما كان ذلك في صلاة العصر.

وأمّا طريق قتادة؛ ففيه تحديد المكان وأنّ النبي ﷺ كان بالزوراء والزوراء بالمدينة عند السوق والمسجد⁽⁶³⁾.

وفي رواية غندر أنّ الماء كان قليلاً حيث كان بالزوراء، فأتي بإناء ماء لا يغمُر أصابعه، أو قدر ما يوارى أصابعه، ثم ذكر نحو حديث هشام.

علماً أنّ هذا الحديث قد رواه الإمام البخاري من طريقين لا علاقة لابن أبي عروبة بهما ورجالها ثقات، ورواه الإمام أحمد والترمذي، والنسائي.

قال الإمام الترمذي (وفي الباب عن عمران بن حصين وابن مسعود وجابر) أمّا حديث بن حصين فأخرجه أحمد والبخاري ومسلم، وأمّا حديث ابن مسعود فأخرجه الترمذي بعد الباب الذي يلي هذا الباب، وأمّا حديث جابر فأخرجه الشيخان. قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح) أخرجه البخاري في الطهارة وفي علامات النبوة ومسلم في الفضائل والنسائي في الطهارة⁽⁶⁴⁾.

قال ابن بطال: هذا الحديث - يعني حديث نبع الماء - شهدته جمع من أصحاب النبي عليه السلام، إلا أنّه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس العلو في السند⁽⁶⁵⁾. كذا قال. وقد قال القاضي عياض هذه القصة رواها العدد الكثير

مِنْ النَّقَاتِ عَنْ الْجَمِّ الْغَفِيرِ عَنْ الْكَافَّةِ مُتَّصِلًا عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلْ لَمْ يُؤَثَّرْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِنْكَارَ ذَلِكَ فَهُوَ مُلْتَحَقٌ بِالْقَطْعِيِّ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ (66).

قال الحافظ ابن حجر (وَحَدِيثُ نَبْعِ الْمَاءِ جَاءَ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ خَمْسَةِ طُرُقٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَرْبَعَةِ طُرُقٍ، وَعَنْ إِبْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَعَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَعَنْ إِبْنِ أَبِي لَيْلَى وَالِدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، فَعَدَدَ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةَ لَيْسَ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمَا، وَأَمَّا تَكْثِيرُ الْمَاءِ يَلْمِسُهُ بَيِّدٌ أَوْ يَنْقُلُ فِيهِ أَوْ يَأْمُرُ بِوَضْعِ شَيْءٍ فِيهِ كَسَهُمْ مِنْ كِبَانَتِهِ فَجَاءَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَأَحْمَدَ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي الدَّلَائِلِ، وَعَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدْقَانِيَّ عِنْدَهُ، وَعَنْ حَبَّانَ بْنِ بُحٍّ بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُهْمَلَةِ الصَّدْقَانِيَّ أَيْضًا، فَإِذَا ضُمَّ هَذَا إِلَى هَذَا بَلَغَ الْكَثْرَةُ الْمَذْكُورَةُ أَضْوًا قَارِبَهَا. وَأَمَّا مَنْ رَوَاهَا مِنْ أَهْلِ الْقُرْنِ الثَّانِي فَهُمْ أَكْثَرُ عَدَدًا، وَإِنْ كَانَ شَطْرُ طَرَفِهِ أَفْرَادًا. وَفِي الْجُمْلَةِ يُسْتَفَادُ مِنْهَا الرَّدُّ عَلَى إِبْنِ بَطَّالٍ حَيْثُ قَالَ هَذَا الْحَدِيثُ شَهْدَةٌ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُرَوْ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ، وَذَلِكَ لِطُولِ عُمُرِهِ وَتَطَلُّبِ النَّاسِ الْعُلُوِّ فِي السَّنَدِ انْتَهَى) (67).

وقال أيضاً: (وظَهَرَ لِي مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمَا قِصَّتَانِ فِي مَوْطِنَيْنِ لِلتَّغَايُرِ فِي عَدَدِ مَنْ حَضَرَ، وَهِيَ مُغَايِرَةٌ وَأَضِيحَةٌ يَبْعُدُ الْجَمْعُ فِيهَا، وَكَذَلِكَ تَعْيِينُ الْمَكَانِ الَّذِي وَقَعَ ذَلِكَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ رِوَايَةِ الْحَسَنِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي سَفَرٍ، بِخِلَافِ رِوَايَةِ قَتَادَةَ فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّهَا كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ) (68).

ومن كل ما تقدم تبين لنا صحة رواية غندر عن ابن أبي عروبة.

ثانياً: مروياته من طريق شيخه ابن أبي هند:

وهو عبدالله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم أبو بكر المدني صدوق ربما وهم من السادسة مات سنة بضع وأربعين اجمعوا في الرواية عنه (69).

له في <صحيح الإمام مسلم> حديث واحد

قال الإمام مسلم حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ

قَالَ احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْبِرَةً بِخَصْفَةٍ أَوْ حَصِيرٍ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهَا قَالَ فَتَتَبَعَ إِلَيْهِ رَجَالٌ وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ قَالَ ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَغْضَبًا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِزٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيْلًا حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ (70).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِزٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

الحديث في <صحيح الإمام البخاري>

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ (لا بأس به) قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً قَالَ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ فَصَلَّى فِيهَا لَيْلًا فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ قَالَ عَفَّانُ (بن مسلم بن عبدالله ثقة ثبت) حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (71).

قال الإمام البخاري وقال المكيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْبِرَةً مُخَصَّصَةً أَوْ حَصِيرًا فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهَا فَتَتَبَعَ إِلَيْهِ رَجَالٌ وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا الْبَابَ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مَغْضَبًا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

﴿ مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكْتُبُ عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ﴾ (72).

وقال حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ يُحَدِّثُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيْالِي حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثُمَّ فَقَدُوا صَوْتَهُ لَيْلَةً فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَخَنَّحُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ مَا زَالَ بِكُمْ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ (73).

الحديث في غير << الصحيحين >>

أورد هذا الحديث الترمذي (74) والنسائي (75) والإمام أحمد (76) والإمام مالك (77) والدارمي (78).

من خلال ما تقدم من الأسانيد تبين لنا أَنَّ هذا الحديث لا غبار على صحته؛ وذلك لِأَنَّ الإمام مسلماً قد روى هذا الحديث عن طريق زيد بن ثابت - رضي الله عنه - وساق له سندين.

الأول: نقله من طريق محمد بن المثنى بن عبيد العنزي وهو ثقة ثبت، الذي حدث به عن محمد بن جعفر غندر، وهو ثقة أيضاً، الذي حدث به عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند صدوق ربما وهم، وقد حدث به عن سالم بن أبي أمية وهو ثقة ربما يرسل عن بسر بن سعيد مولى ابن الحضرمي وهو ثقة.

ولأَنَّ في الحديث ابن أبي هند أورد الحديث من طريق موسى بن عقبة وهو ثقة الذي تابع ابن أبي هند في الرواية من سالم أبو النظر، ولأَنَّ في سند موسى، محمد ابن حاتم بن ميمون وهو صدوق جاء بالحديث من طريق ابن أبي هند؛ ليرفع حديث موسى إلى الصحيح لغيره ويرفع حديث ابن أبي هند إلى الصحيح لغيره أيضاً فان سند ابن أبي هند لا إشكال فيه إِلَّا ما قيل من عدم توثيق غندر في غير شعبة فإذا ورد له متابع زال هذا الاحتمال وتقوى بسند موسى، وفي الحديث نكتة مهمة وهي: إِنَّ سَنَدَ موسى فيه زيادة علم، قال الإمام مسلم: (فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ).

علماً أَنَّ الإمام مسلماً قد جعل أصل الباب من خمسة أسانيد رجالها ثقات.

والحديث أورده الإمام البخاري من خمسة طرق أما الطريق الأول فرجاله ثقات ولا إشكال فيه إلا ما قيل في عبد الأعلى بن حماد لا بأس به ولذلك أورده من طريق (مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد البلخي أحد مشايخه وهو ثقة ثبت) الذي تابع غندر في الرواية عن عبد الله بن سعيد (ابن أبي هند، وبذلك رفع الاحتمال عن رواية محمد بن جعفر غندر، وفي هذا السند محمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد قيل فيه بصري يخطئ قال الحافظ ابن حجر: (هو الزياتي ما له في البخاري سوى هذا الحديث، قال الكلاباذي أخرج له شيء المقرؤون! وكذا قال ابن عدي روى له استشهاده، وكانت وفاته قبل البخاري بقليل، مات في حدود الخمسين ويقال سنة اثنتين وخمسين) أورد الحديث من طريق آخر رجاله ثقات ولا إشكال فيه من طريق إسحاق بن منصور بن بهرام وهو ثقة ثبت).

وبذلك يكون الحديث صحيحاً من طريق عبدالله بن سعيد بن أبي هند وحده. علماً أن الحديث أورده الترمذي والنسائي والإمام أحمد الذي أورده من أربعة طرق. قال المنذري أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً. وقال الترمذي: حديث حسن، وقال الترمذي - أيضاً: (وفي الباب عن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وعبد الله بن سعد وزيد بن خالد الجهني).

جاء في (تحفة الاحوذى)⁽⁷⁹⁾ (أما حديث عمر رضي الله عنه فأخرجه مسلم بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليجعل بيته نصيباً من صلاته فإن الله عز وجل جاعل في بيته من صلاته خيراً. وأما حديث أبي سعيد فأخرجه ابن ماجه مثل حديث جابر. قال العراقي وإسناده صحيح وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم والنسائي مرفوعاً لا تجعلوا بيوتكم مقابر إن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة. وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان وغيرهما وأخرجه الترمذي أيضاً من هذا الباب. وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد بلفظ أن رسول الله ﷺ كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوها عليكم قبوراً. وأما حديث عبدالله بن سعد وابن ماجه والترمذي في الشمانل ولفظه قال سألت رسول الله ﷺ أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد؟ قال ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد، فلأن أصلي في بيتي أحب إلي من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة

مَكْتُوبَةً. وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَزْزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعاً صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا قُبُوراً. قَالَ الْعِرَاقِيُّ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. قَوْلُهُ (حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِهِ بَلْفَظٍ أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ).

وقال الحافظ ابن حجر: (خاتمة) اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأثنين وعشرين حديثاً، الموصول منها ستة وتسعون، والمعلق ستة وعشرون، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثاً، الخالص اثنان وثلاثون، وأفق مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي حديث أبي سعيد في فضل الجماعة، وحديث أبي الدرداء "ما أعرف شيئاً"، وحديث أنس "كان رجل من الأنصار ضحماً"، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة، وحديث ابن عمر "لما قدم المهاجرون". وحديث أبي هريرة "يُصَلُّونَ فَإِنْ أَصَابُوا"، وحديث النعمان المعلق في الصلوة، وحديث أنس "كان أحدنا يلزق منكبه"، وحديثه في إنكاره إقامة الصلوة (80).

ومن كل ما تقدم تبين لنا صحة رواية غندر عن ابن أبي عروبة.

ثالثاً: مروياته من طريق شيخه ابن جريج:

وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت، أجمعوا في الرواية عنه (81).

له في <<صحيح الإمام مسلم>> حديث واحد

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخَوَارِ أَنَّ نَافِعَ ابْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ ابْنِ أُخْتِ نَمِرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ نَعَمْ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ لَا تَعُدْ لِمَا فَعَلْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوَصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ

أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ أُخْتِ نَمِرٍ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَلَمَّا سَلَّمَ قُمْتُ فِي مَقَامِي وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامُ⁽⁸²⁾.

الحديث في غير <<الصحيحين>>

أورده أبو داود⁽⁸³⁾ حيث قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (ثقة حافظ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (بن همام بن نافع ثقة حافظ) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخُوَارِ أَنَّ نَافِعَ ابْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ أُخْتِ نَمِرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَى مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁴⁾.

من خلال ما تقدم تبين لنا أنَّ هذا الحديث قد رواه الإمام مسلم من طريقين ومدارها على عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد نقله عنه كلُّ من محمد بن جعفر غندر، وحجاج بن محمد المصيصي.

أمَّا سند غندر فرجاله ثقات: فَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَصْبِي شَيْبَةَ واسمه عبدالله بن محمد بن أبي شيبة فهو ثقة حافظ.

وأمَّا حجاج في السند الثاني فهو ثقة أيضاً الذي تابع غندر في الرواية عن ابن جريج. لا إشكال فيه لأنه حيث مدار دار علة ثقة وإنَّ ما قيل في تضعيف غندر في ابن جريج أجاب عنه الإمام مسلم حينما أورد الحديث من طريق المصيصي الذي تابع غندر متابعة تامة في الرواية عن ابن جريج، والحديث أورده أبو داود من طرق عَبْدُ الرَّزَّاقِ بن همام بن نافع وهو ثقة حافظ الذي تابع غندر في الرواية عن ابن جريج وكذلك أورده الإمام أحمد من طريق ابن جريج أيضاً، وقد نقله عنه عبد الرزاق ومحمد بن بكر بن عثمان. ومحمد قيل فيه: صدوق قد يخطئ؛ ولذلك قرن روايته برواية عبد الرزاق، وبذلك يكون الحديث صحيحاً.

علماً أنَّ الإمام قد أورد أصل الباب من طرق لا علاقة لها بغندر ورجالها ثقات؛ وبذلك لا يبقى أدنى شك في إثبات صحة رواية غندر عن ابن جريج.

الخاتمة

بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث ينبغي أن نجمع ما تفرق فيه من مفردات ونؤلف بين موضوعاته في خاتمة موجزة أورد فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، وذلك فيما يأتي:-

1- على الرغم من أهمية الموضوع في الصحيحين إلا أنني لم أر من أفردته بالدراسة والتصنيف- فيما أعلم- ليثبت من خلال البحث الدقيق والمتأنى منهج الإمامين البخاري ومسلم في إيراد أحاديث محمد بن جعفر غندر من غير طريق شعبة، ثم إقامة الدليل على صحة روايته، وإن قيل فيه أنه روى عن ابن أبي عروبة بعد اختلاطه أو ضعيف في غير شعبة، وهذا البحث محاولة من الباحث لوضع النقاط على الحروف والحروف على السطور، في إقامة الدليل الناصع على صحة رواية غندر من غير طريق شعبة، وذلك بالنظر في المتابعات والشواهد، فإنها تعطي صورة واضحة على دقة الراوي، وقوة حفظه؛ ليسد بذلك الباب أمام المغرضين والحاقدن الذين يريدون النيل من سنة المصطفى - ﷺ - من خلال الطعن في رجال الصحيحين. وقد كنت على ثقة من أن الإمامين البخاري ومسلماً قد أحكما كتابيهما، إحكاماً دقيقاً، واعتنيا في انتقاء أحاديثهما مهما كان في الراوي من علة.

لذا كتب الله- سبحانه- من قبول الصحيحين في نفوس المسلمين اصطفاءً من الله - تعالى- وحفظاً منه لهذا الدين.

2- تبين لي من خلال الدراسة والتتبع أضن الإمامين البخاري ومسلماً قد أخرجاً حديثه لحكمة: إما لعلو سنده، وإما لزيادة علم في الرواية، وإما لرفع احتمال عن رواية أخرى بأن تكون مروية عن مدلس، وقد عنعنه فتأتي روايته بصيغة حدثنا؛ ليرتفع بذلك احتمال التدليس أو في بعض الأسانيد ضعف يسير؛ فيقوي ذلك الضعف بهذا السند.

3- إذا روى الإمام البخاري حديثاً في إسناده علة؛ فإنه لا يترك ذلك أبداً وإنما يذكر له متابعا داخل الصحيح، وإن كان ذلك في موطن آخر من الصحيح. أمّا الأمام

- مسلم؛ فانه يذكر جميع الأسانيد أو الشواهد والمتابعات في مكان واحد، مما يسهل عملية البحث.
- 4- المتابعة لشيخ أو للراوي تنفي مظنة الضعف؛ ويكون الحديث حسناً أو صحيحاً لغيره.
- وبعد هذا فإني لا أدعي خلو هذا البحث من النقص، أو الخطأ فإن أدركت أشياء فاتتني أشياء كثيرة؛ ولكن مما يشفع لي أنني وقفت أمام عملاقين كبيرين هما الإمام البخاري والإمام مسلم وقدمت جهدي، وإن كان جهد المقل.
- وأمام الباحثين في الحديث الشريف وعلومه كنوز لا حصر لها تنتظر الكشف عنها، ولا سبيل لذلك إلا بتطبيق ضوابط المحدثين.
- فلهم من الله الجزاء ولهم منا الدعاء، والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث

- (1) تهذيب الكمال: 5/25، وينظر: الطبقات الكبرى: 296/7، الطبقات لابن خياط: 226/1، كتاب بحر الدم: 366/1، التاريخ الكبير: 57/1، التاريخ الصغير: 269/2، الكنى والأسماء: 492/1، معرفة النقات: 234/2، الجرح والتعديل: 221/7، رجال صحيح البخاري: 639/2، النقات: 50/9، أسماء التابعين ومن بعدهم: 219/2، علل الدار قطني: 423/4، مشتببه أسماء المحدثين: 236/1، رجال صحيح مسلم: 169/2، التعديل والتجريح: 623/2، المؤلف والمختلف: 205/1، تذكرة الحافظ: 960/3، سير أعلام النبلاء: 98/9، طبقات تهذيب التهذيب: 84/9، نزهة الألباب في الألقاب: 57/2، طبقات الحفاظ: 125.
- (2) النقات: 50/9، أسماء التابعين ومن بعدهم: 219/2.
- * وقيل كان غندر يتجر في الطيالة وفي الكرابيس، سير إعلام النبلاء 98/9.
- (3) النقات: 50/9.
- (4) التعديل والتجريح: 623/2.
- (5) الطبقات لابن خياط: 266/1.
- (6) الطبقات الكبرى: 296/7.
- (7) التاريخ الكبير: 57/1، التاريخ الصغير: 269/2، النقات: 50/9، أسماء التابعين ومن بعدهم: 219/2، سير أعلام النبلاء: 101/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال 94/6، تهذيب التهذيب: 85/9، طبقات الحفاظ: 132/1.
- (8) تهذيب الكمال: 8/25، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (9) سير أعلام النبلاء: 215/16.
- (10) سير أعلام النبلاء: 216/16.
- (11) سير أعلام النبلاء: 216/16.
- (12) سير أعلام النبلاء: 217/16.
- (13) نزهة الألباب في الألقاب: 57/2.
- (14) مشتببه أسامي المحدثين: 236/1.

- (15) نزهة الألباب في الألقاب: 57/2.
- (16) نزهة الألباب في الألقاب: 58/2.
- (17) نزهة الألباب في الألقاب: 59/2.
- (18) الجرح والتعديل: 221/7، تهذيب الكمال: 6/25، سير أعلام النبلاء: 98/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 92/6، تهذيب التهذيب: 84/9.
- (19) تهذيب الكمال: 6/25، الجرح والتعديل: 221/7، سير أعلام النبلاء: 98/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 93/6، تهذيب التهذيب: 84/9.
- (20) الجرح والتعديل: 221/7، تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 100/9، طبقات الحفاظ: 125، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (21) كتاب بحر الدم: 366/1.
- (22) الجرح والتعديل: 221/7، التعديل والتجريح: 623/2، تهذيب الكمال: 8/25، سير أعلام النبلاء: 101/9، طبقات الحفاظ: 125، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (23) الطبقات الكبرى: 296/7، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (24) معرفة الثقات: 234/2، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (25) التاريخ الكبير: 57/1، التعديل والتجريح: 623/2، تهذيب الكمال: 7/25، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6.
- (26) تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 99-100/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (27) سير أعلام النبلاء: 101/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (28) سير أعلام النبلاء: 101/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (29) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6.
- (30) الجرح والتعديل: 221/7.
- (31) تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 99/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (32) التاريخ الكبير: 57/1، تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 100/9.

- (33) التاريخ الكبير: 57/1، تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 100/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (34) التاريخ الكبير: 57/1، التعديل والتجريح: 623/2، تهذيب الكمال: 7/25، سير أعلام النبلاء: 99/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (35) تهذيب التهذيب: 85/9.
- (36) التاريخ الكبير: 57/1.
- (37) الجرح والتعديل: 221/7، تهذيب الكمال: 8/25، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (38) معرفة الثقات: 234/2، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (39) الثقات: 50/9، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: 219/2، رجال صحيح مسلم: 169/2، سير أعلام النبلاء: 100/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6، طبقات الحفاظ: 125، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (40) الثقات: 50/9، تهذيب الكمال: 8/25.
- (41) سير أعلام النبلاء: 100/9.
- (42) سير أعلام النبلاء: 100/9.
- (43) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6.
- (44) سير أعلام النبلاء: 101/9.
- (45) تقريب التهذيب: 472.
- (46) تهذيب الكمال: 7/25، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (47) سير أعلام النبلاء: 99/9، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (48) التعديل والتجريح: 623/2، تهذيب التهذيب: 85/9.
- (49) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 93/6.
- (50) التعديل والتجريح: 623/2.
- (51) سير أعلام النبلاء: 100/9، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 94/6.
- (52) سير أعلام النبلاء: 101/9.

- (53) تهذيب الكمال: 8/25، سير أعلام النبلاء: 100/9، تهذيب التهذيب: 85/9، طبقات الحفاظ: 125.
- (54) التاريخ الكبير: 504/3، الضعفاء الصغير: 51/1، معرفة الثقات: 403/1، تسمية من لم يرو عنه غير راو واحد: 12، ضعفاء العقيلي: 113/2، الكامل في ضعفاء الرجال: 395/3، من روى عنهم البخاري في الصحيح: 163/1، رجال صحيح مسلم: 245/1، سير أعلام النبلاء: 415/6، الكاشف: 441/1، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 220/3، ذكر من تكلم فيه وهو موثق: 111، تهذيب التهذيب: 56/4، تقريب التهذيب: 105/1، الكواكب النيرات: 37.
- (55) الكواكب النيرات: 203.
- (56) رواه مسلم برقم (2279 كتاب الفضائل).
- (57) مسلم برقم (2279 كتاب الفضائل).
- (58) مسلم برقم (2279 كتاب الفضائل).
- (59) البخاري رقم (169 كتاب الوضوء وحديث رقم 195 و 200 كتاب الوضوء و 3572 و 3572 و 3574 و 3574 كتاب المناقب).
- (60) رقم (3874 كتاب المناقب).
- (61) رقم (76 و 78 كتاب الطهارة).
- (62) كما في الأحاديث رقم (11939 و 11993 و 12004 و 12088 و 12293 و 12316 و 12331 و 12832 و 12845 و 13183 و 13667 مسند المكثرين).
- (63) صحيح الإمام مسلم، حديث رقم (2279 كتاب الفضائل).
- (64) تحفة الأحوزي: 76/10، شرح حديث رقم (3874 كتاب المناقب).
- (65) شرح صحيح البخاري: 1/264، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.
- (66) فتح الباري شرح حديث رقم (3572 كتاب المناقب)، 585/6.
- (67) فتح الباري شرح حديث رقم (3572 كتاب المناقب)، 585/6.
- (68) فتح الباري شرح حديث رقم (3572 كتاب المناقب)، 585/6.
- (69) تقريب التهذيب: 306/1.

* (اَحْتَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسَدِ حُرَّةً) أَي حَوَّطَ مَوْضِعاً مِنَ الْمَسَدِ يَح/ يَر لِيَسْتُرَهُ لِي/ لِيَ فِيهِ، وَلَا يَمْتَرُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَارٌّ وَلَا يَتَهَوَّشَ بَغَيْرِهِ وَيَتَوَقَّرَ خُشُوعُهُ وَقَرَأَ قَلْبُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَر فَتَحَ الْبَارِي شَرْحَ حَدِيثِ رَقْمِ (731) الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ شَرْح/ صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَدِيثِ رَقْمِ (781) عَوْنِ الْمَعْبُودِ شَرْحَ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ رَقْمِ (1447).

(70) مُسْلِمٌ حَدِيثِ رَقْمِ (781) كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ).

(71) الْبَخَارِيُّ حَدِيثِ رَقْمِ (731) كِتَابُ الْأَذَانِ).

(72) الْبَخَارِيُّ حَدِيثِ رَقْمِ (6113) كِتَابُ الْأَدَبِ).

(73) الْبَخَارِيُّ حَدِيثِ رَقْمِ (7290) كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ).

(74) حَدِيثِ رَقْمِ (450) كِتَابُ الصَّلَاةِ).

(75) النَّسَائِيُّ حَدِيثِ رَقْمِ (1599) كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ).

(76) مُسْنَدُ الْأَنْصَارِ (21072و21084و21093و21114).

(77) حَدِيثِ رَقْمِ (293) كِتَابُ النَّدَاءِ لِلصَّلَاةِ).

(78) حَدِيثِ رَقْمِ (1366) كِتَابُ الصَّلَاةِ).

(79) تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ: 436/2، حَدِيثِ رَقْمِ (450) كِتَابُ الصَّلَاةِ)، 436/2.

(80) فَتَحَ الْبَارِي شَرْحَ حَدِيثِ رَقْمِ (731) كِتَابُ الْأَذَانِ)، 216/2.

(81) تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: 363/1.

(82) الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَدِيثِ رَقْمِ (883) كِتَابُ الصَّلَاةِ).

(83) سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثِ رَقْمِ (1129) كِتَابُ الصَّلَاةِ).

(84) عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحَ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثِ رَقْمِ (1129).

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن علي، ابن عبد الهادي، تحقيق: د.أبو أسامة وصي الله بن محمد بن عباس، دار الراية، الرياض، ط1، 1989م.
2. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، (ت 256هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندائي، دار الفكر، طبعة المكتبة الإسلامية.
3. التاريخ الصغير (الإوسط)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط1، 1977.
4. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، محمد بن طاهر بن القيسراني، (ت 507هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1415هـ.
5. تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، (ت 1353هـ)، دار الكتب العلمية، طبعة جديدة، بيروت، 1990.
6. تسمية من لم يروي عنه غير راو واحد، النسائي احمد بن شعيب، (ت 303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1369.
7. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خف بن سعد أبو الوليد الباجي، (ت 474هـ)، تحقيق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1986/1406.
8. تقريب التهذيب، احمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت 852هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.
9. تهذيب التهذيب، احمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1984م.
10. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، (ت 742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980/1400.

11. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، (ت 354هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط1، 1983.
12. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، (ت 327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/1952م.
13. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني، (ت 385هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
14. رجال صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، (ت 398هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ.
15. رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر، (ت 428هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار النشر دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ.
16. سير أعلام النبلاء، الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبدالله، (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ.
17. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، (ت 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر.
18. سنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي، (ت 385هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ/1966م.
19. سنن الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، (ت 255هـ)، تحقيق: فوز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ.
20. شرح سنن ابن ماجه، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت 911هـ)، قديمة كتب خانة، كراتشي.
21. شرح صحيح البخاري، ابن بطل، أبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك، ضبط نصوصه وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ/2000م.

22. شرح النووي لصحيح مسلم، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت 676هـ)، دار عالم الكتب، الرياض، إشراف حسن عباس قطب، ط1، 2003م.
23. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، (ت 256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغأ، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط3، 1987م.
24. صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
25. الضعفاء الصغير، البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، تحقيقك محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
26. ضعفاء العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي، (ت 322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجعي، المكتبة العلمية، بيروت، 1984م.
27. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، (ت 230هـ)، دار صادر، بيروت.
28. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت 911هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1403، 1هـ.
29. طبقات خليفة بن خياط، خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، (ت 240هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط2، 1402هـ/1982م.
30. عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ.
31. علل الدار قطني، علي بن أحمد الدار قطني، (ت 385هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1985م.
32. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379، دار الفكر.

33. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبدالله، (ت 748هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط1، 1413هـ/1992م.
34. الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن محمد الجرجاني، (ت 365هـ)، تحقيق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1988م.
35. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، (ت 261هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1404هـ.
36. الكواكب النيرات، محمد بن احمد بن يوسف، (ت 929هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت، 1988م.
37. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، (ت 241هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.
38. مشتببه أسامي المحدثين، عبيدالله بن عبدالله بن احمد الهروي، (ت 405هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1411هـ.
39. معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، (ت 261هـ)، تحقيق: عبدالعليم عبد العظيم، مكتبة الذكر، المدينة المنورة، ط1.
40. المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1408هـ.
41. من روى عنه البخاري في الصحيح، عبدالله بن عدي بن محمد الجرجاني، (ت 365هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1414هـ.
42. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، (ت 179هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
43. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت 748هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.

44. نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديدي، مكتب الرشيد، الرياض، ط1، 1989م.